

المعالجة الزكوية للصكوك الإسلامية

د. نجلاء عبد المنعم

دكتوراه في الاقتصاد

الصكوك هي أدوات تمويل إسلامية تستخدم لجمع الأموال من المستثمرين بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تُعتبر الصكوك بديلاً للسندات التقليدية وهي شهادات استثمار تصدر من قبل الجهات الحكومية أو الشركات الخاصة أو المؤسسات المالية الإسلامية. تتميز الصكوك بأنها تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية وتتجنب الفوائد الربوية، حيث يتم بيع الصكوك بقيمة معينة ويتم توزيع العائدات على المستثمرين بناءً على أرباح مشاركة أو أرباح محددة مسبقاً.

تعد الصكوك أصل من الأصول المالية في حوزة مالكيها والمشاركين فيها، ووفقاً للغرض من حيازتها، يلتزم مالكيها باحتساب زكاتها وإخراجها في مصاريفها الشرعية. والمعالجة الزكوية للصكوك تشير إلى تصميم وتنفيذ الصكوك بطريقة تتفق مع مبادئ الزكاة في الإسلام. الزكاة هي الواجب الشرعي على المسلمين لتوزيع جزء من ثرواتهم للفقراء والمحتاجين وغيرهم من الفئات المستحقة. عندما يتم إصدار الصكوك الإسلامية، يُفضل عموماً أن تكون هذه الصكوك متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك مبادئ الزكاة.

كما تهدف المعالجة الزكوية للصكوك إلى دمج مفهوم الزكاة في أسس التمويل الإسلامي وتحقيق الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل مستدام ومتوازن.

وقد أقر عدد من الجامعات الفقهية، وجوب الزكاة على الشركات المساهمة نفسها لكونها شخصاً اعتبارياً، وذلك بشروط تتمثل في صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموال الشركة المساهمة، وأن يتضمن ذلك النظام الأساس، مع صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بإقرار ذلك، بالإضافة إلى رضا المساهمين بالصفة الشخصية لكل منهم، وذلك وفقاً لنشرة الإصدار.

وبناءً على ذلك، يجب أن ينص في نشرة الإصدار على قيام إدارة المشروع بحساب زكاة الصكوك وخصمها وإخراجها إلى مصارفها الشرعية، وذلك مثل ما يخرجها الشخص الطبيعي من زكاة أمواله.

مما يعني أن جميع أموال حاملي الصكوك مجتمعة تعد بمثابة أموال شخص واحد، وتفرض عليها الزكاة، من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة، ومن حيث النصاب، ومن حيث نوع المال الذي يجب فيه

الزكاة، ومن حيث النصاب ومن حيث المقدار الذي يؤخذ، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشخص الطبيعي.

في حالة عدم قيام إدارة المشروع بإخراج الزكاة عن أمواله، لأي سبب من الأسباب، فإن الواجب على حملة الصكوك إخراج زكاة صكوكهم.

يجب إخراج زكاة الصكوك بنسبة ربع العشر، والتي تمثل مقدار ٢.٥٪ من قيمة الصكوك والربح المستحق.

زكاة الصكوك تختلف في إخراجها من قبل إدارة المشروع، باختلاف الاستثمارات سواء صناعية أو تجارية.

فإذا كانت استثمارات تجارية فإنها تخضع لزكاة عروض التجارة، فعند إتمام دوران الحول يتم الزكاة بالقيمة السوقية للصكوك، وإن لم يكن لها قيمة سوقية يتم تقويمها عن طريق أهل الخبرة، فيتم إخراج ما يمثل ٢.٥٪ من قيمة الصكوك المقومة والربح الذي تحقق.

ويجب علينا توضيح معنى زكاة عروض التجارة والتي تشير إلى الزكاة التي تُفرض على السلع والمنتجات التجارية المعروضة للبيع والتداول بغرض الربح. وفقاً للشريعة الإسلامية، يعتبر تجار التجزئة والجملة مسؤولين عن دفع الزكاة على هذه العروض التجارية، إذا كانت هذه السلع في حوزتهم للبيع والتجارة وليست للاستخدام الشخصي.

تعريف زكاة عروض التجارة:

- **العروض:** جمع عَرْضٍ، هو كلُّ مالٍ سوى النقدين، وسمِّيَ بذلك؛ لأنه لا يستقرُّ، يَعْرِضُ ثم يزولُ.
- **التجارة:** تقليبُ المالِ بالبيعِ والشراءِ؛ لغرضِ تحصيلِ الربحِ.
- **عروض التجارة:** المالُ المعدُّ للتجارة، سواء كان من جنسٍ ما تجبُ فيه زكاةُ العينِ كالإبل، أو لا، كالثياب.

طريقة حساب زكاة عروض التجارة

- **تقدير قيمة العروض التجارية :** يجب على التاجر تقدير قيمة السلع والمنتجات التي يمتلكها في مخزونه للبيع في نهاية السنة الزكوية (حسب التقويم الهجري). يتم حساب قيمة العروض بأسعار السوق الحالية في ذلك الوقت .
 - **تحديد النصاب الزكوي:** يتم تحديد النصاب الزكوي الذي يجب أن تتجاوزه قيمة العروض التجارية ليتم فرض الزكاة عليها. النصاب الزكوي لعروض التجارة يعتبر ما يعادل ٨٥ غراماً من الذهب أو ما يعادل قيمتها .
 - **حساب الزكاة:** إذا تجاوزت قيمة العروض التجارية النصاب الزكوي المحدد، يجب على التاجر دفع زكاة بنسبة ٢.٥٪ من قيمة العروض التجارية التي تجاوزت النصاب .
 - **توجيه الزكاة:** يتم توجيه الزكاة المدفوعة من عروض التجارة إلى الفئات المستحقة للزكاة والتي تشمل الفقراء والمحتاجين والمساكين وغيرهم من الفئات المستحقة .
- وفي حالة كانت الاستثمارات صناعية، فهي تعامل معاملة زكاة عروض التجارة، فالصانع حكمه حكم التاجر، لأنه يصنع وبييع أو يعرض ما تم صنعه للبيع، فيقوم بتقدير وتقويم ما لديه من العروض (السلع)، ويضيف القيمة إلى ما يملكه من العروض، ويضيف القيمة إلى ما بيده من الحول إلى نقدية، ويزكي الجميع إذا بلغ النصاب ودار عليه الحول .
- طرق المعالجة الزكوية للصكوك تتضمن:**

- **توجيه العوائد للزكاة:** في بعض الحالات، يمكن أن يتم تصميم الصكوك بحيث تتم معالجة العوائد التي تحققها الصكوك بطريقة تتوافق مع متطلبات الزكاة . يمكن أن تُخصص جزء من العوائد كزكاة ويتم توجيهها إلى الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الخيرية المعتمدة .
- **توجيه الأصول للمشاريع الزكوية:** يمكن أن يتم استخدام أموال الصكوك في المشاريع والأنشطة التي تعتبر مؤهلة للزكاة، مثل دعم الفقراء والمحتاجين وتطوير المشاريع الاجتماعية والتعليمية والصحية .

- **تصميم الصكوك بطريقة متوافقة مع الزكاة:** يمكن تصميم الصكوك بحيث تتضمن هيكلية خاصة تجعلها مؤهلة للزكاة، مثل تحديد نسبة من الربح للتبرعات الخيرية أو توجيه جزء من رأس المال لمشاريع الخير.
- **الاستشارة الشرعية:** يُفضل عادةً أن تتم استشارة العلماء والخبراء الشرعيين لضمان توافق الصكوك مع متطلبات الزكاة والشريعة الإسلامية بشكل عام.
- **التوعية والشفافية:** يجب على الجهات الصادرة للصكوك أن توفر التوعية والشفافية للمستثمرين بشأن كيفية معالجة الصكوك للزكاة وكيفية استخدام الأموال المجمعة بشكل فعال وفقاً لأهداف الزكاة.

المراجع

١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (٢/٤٠٢)، (فتح القدير) للكمال ابن الهمام (٢/٢١٧)، (المغني) لابن قدامة (٣/٥٨)، (الشرح الممتع) لابن عُثيمين (٦/١٣٨)، (الموسوعة الفقهية الكويتية) (٢٣/٢٦٨).
٢. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، الدورة الرابعة، القرار الثالث بشأن زكاة الأسهم في الشركات.
٣. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، المجلد الأول، ١٩٨٨م، ص ٨٧٩ وما بعدها.
٤. أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة، الكويت، ١٤٠٤هـ، ص ٤٤١.
٥. د. أحمد شعبان محمد على، التجديد والابتكار المالي مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الصكوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ١٨٠-١٨١.